

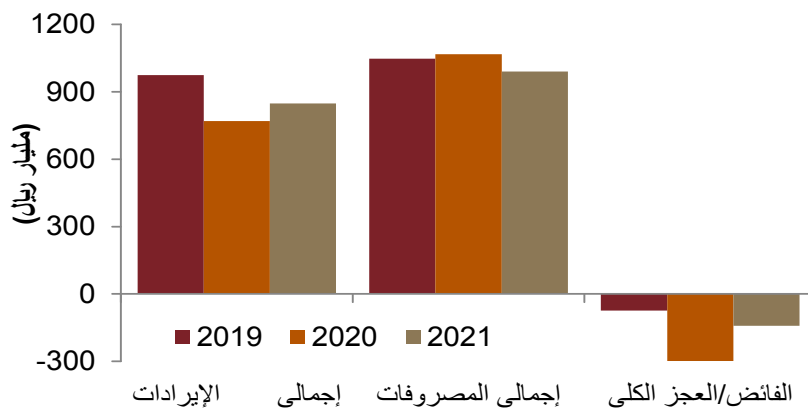


الميزانية السعودية للعام 2021

أقر مجلس الوزراء السعودي في 15 ديسمبر ميزانية الدولة للعام المالي 2021، وقد جاءت بنودها متماشية مع ما تضمنه البيان التمهيدي للميزانية الصادر مؤخراً. وفيما يلي أبرز ما ورد في الميزانية:

- كما جاء في البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة والذي صدر في سبتمبر، يبلغ إجمالي المصروفات التقديرية للعام 2021 نحو 990 مليار ريال. وبناءً على إيرادات تبلغ 849 مليار ريال، فقد تضمنت الميزانية انخفاضاً في العجز، على أساس سنوي، لتبلغ قيمته 141 مليار ريال عام 2021 (-4,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بعجز بقيمة 298 مليار ريال (-12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2020.
- من المتوقع أن يترجم انخفاض العجز إلى تراجع في مستويات الدين الجديد. بناءً على بيان الميزانية، سيبلغ إجمالي متطلبات الحكومة من الدين للعام القادم نحو 83 مليار ريال، والتي يتوقع أن تؤدي إلى ارتفاع إجمالي الدين الحكومي إلى 937 مليار ريال بنهاية عام 2021، ما يعادل 32,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.
- فيما يتعلق بتفاصيل الصرف على القطاعات، لا تزال تشكل مخصصات قطاع "التعليم" الحصة الأكبر من المصروفات التقديرية، وبلغت نسبتها 19 بالمائة من إجمالي الإنفاق. من ناحية أخرى، يشكل الإنفاق على قطاع "الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية" نسبة 18 بالمائة من الإجمالي، وبلغت مخصصاته 175 مليار ريال، وهو أعلى إنفاق تقديري مسجل لهذه الشريحة. ورغم أن الإنفاق على القطاع "العسكري" يشكل أيضاً 18 بالمائة من إجمالي الإنفاق التقديري، لكنه شهد ثالث خفض للعام الثالث على التوالي.
- وفقاً لبيان الميزانية، بلغ المبلغ المخصص للإنفاق الرأسمالي 101 مليار ريال عام 2021، مقارنة بـ 137 مليار ريال عام 2020. وفقاً لبيان الميزانية، فإن التراجع السنوي الكبير والذي بلغت نسبته 26 بالمائة، يعود إلى سببين: (1) ارتفاع الاستثمار في البنية التحتية خلال السنوات القليلة الماضية (2) التوقعات بمشاركة أوسع من القطاع الخاص في مشاريع الاستثمار في الفترة القادمة.
- إضافة إلى ذلك، وكما أشرنا في تقريرنا الصادر مؤخراً حول [تطورات الاقتصاد الكلي](#)، فإن الإنفاق الرأسمالي سيتعزز بدعم صندوق الاستثمارات العامة. وكجزء من جهوده المستمرة من أجل تعزيز وتنويع الاقتصاد، يتوقع أن يضح صندوق الاستثمارات العامة نحو 150 مليار ريال سنوياً في

شكل 1: جاءت بيانات الموازنة العامة متسقة مع البيان التمهيدي للموازنة الصادر مؤخراً



الناتج الفعلية لعامي 2019 و2020 مقارنة بتقديرات عام 2021

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

راجا أسد خان
رئيس إدارة الأبحاث
rkhan@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف
اقتصادي أول
nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار،
وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول
إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>



الاقتصاد المحلي في عامي 2021 و2022، مما يؤدي إلى ارتفاع الاستثمارات التراكمية إلى 611 مليار ريال في الاقتصاد المحلي بين عامي 2017 و2022.

- في غضون ذلك، يتوقع أن يتراجع الإنفاق الجاري المقدّر في الميزانية (أكثر بنود الإنفاق جموداً) بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 889 مليار ريال. في نفس الوقت، رغم أن تعويضات العاملين (فاتورة الأجور) بقيت دون تغيير، على أساس سنوي، يتوقع أن تشكل نصف إجمالي الإنفاق (491 مليار ريال)، مقارنة بنسبة 46 بالمائة عام 2020.
- يتوقع بيان الميزانية تحقيق إيرادات ضريبية بنحو 257 مليار ريال عام 2021، مسجلة نمواً بنسبة 31 بالمائة عن الإيرادات الفعلية في ميزانية 2020، والتي بلغت 196 مليار ريال. ويتوقع أن تأتي هذه الزيادة بالدرجة الأولى من تأثير تطبيق زيادة ضريبة القيمة المضافة طيلة العام بأكمله، والتي يتوقع أن تؤدي بدورها إلى ارتفاع الإيرادات المتحققة من الشريحة الفرعية "الضريبة على السلع والخدمات" بنسبة 48 بالمائة، على أساس سنوي.
- لأول مرة على الإطلاق، لم يحدد بيان الميزانية الإيرادات النفطية الحكومية، وبدلاً عن ذلك تم دمجها مع أشكال أخرى من الإيرادات والتي تشمل الدخل الاستثماري، ومبيعات السلع والخدمات، وتحصيل الغرامات والعقوبات، مما يجعل احتساب سعر النفط الذي بنيت عليه الميزانية أكثر تعقيداً. ويتوقع أن ترتفع هذه الشريحة "إيرادات أخرى" بنسبة 3,2 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2021، لتصل قيمتها إلى 592 مليار ريال.
- حالياً يتداول خام برنت عند 50 دولاراً للبرميل، وبلغ متوسط سعره من بداية العام وحتى تاريخه 41 دولاراً للبرميل، مقارنة بتوقعاتنا التي كانت عند 43 دولاراً للبرميل. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع ارتفاعاً تدريجياً في أسعار النفط خلال العام القادم، حيث ينتظر أن يساعد توزيع لقاح كوفيد-19 على تعزيز تعافي الطلب على النفط، خاصة في النصف الثاني من عام 2021. وإجمالاً، نتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 55 دولاراً للبرميل للعام 2021 ككل، مما يرفع، حسب تقديراتنا، الإيرادات النفطية بنسبة 8 بالمائة، على أساس سنوي. إضافة إلى ذلك، وكما ذكرنا في تقريرنا عن [البيان التمهيدي للميزانية](#)، ففي حال استمرت أرامكو في توزيع أرباح إلى الحكومة عند مستويات مماثلة لتوزيعات هذا العام، فإننا نتوقع أن نشهد إيرادات نفطية أعلى بدرجة مناسبة عما هو مقدّر حالياً، تصل إلى حوالي 500 مليار ريال.
- بالنظر إلى أداء ميزانية عام 2020، نجد أن الإيرادات الحكومية جاءت أقل بنسبة 8 بالمائة عن المستويات المقدرة في الميزانية، عند 770 مليار ريال (مقابل 833 مليار ريال). والسبب الرئيسي وراء انخفاض الإيرادات الفعلية عن مستواها المقدّر في الميزانية هو انخفاض الإيرادات النفطية. انخفضت الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة، بنسبة 31 بالمائة، على أساس سنوي، لتصل إلى 412 مليار ريال، وبنسبة 20 بالمائة عن المستوى المقدّر في الميزانية والبالغ 513 مليار ريال. جاء التراجع السنوي في الإيرادات النفطية أفضل بدرجة طفيفة عن التراجع في الأسعار السنوية لخام برنت (حوالي 37 بالمائة)، نتيجة لتوزيعات الأرباح الكبيرة التي بلغت 277 مليار ريال والتي تسلمتها وزارة المالية من شركة أرامكو خلال العام.
- في جانب الإنفاق، ونسبة للأحداث غير المسبوقة عام 2020، والاستمرار في تطبيق عدد من التدابير المالية لدعم القطاع الخاص، علاوة على الإنفاق الإضافي على الرعاية الصحية، أدت جميع تلك العوامل إلى جعل المصروفات الفعلية عام 2020 تفوق المستويات المقررة في الميزانية بنسبة 5 بالمائة، حيث بلغت 1,07 تريليون ريال. نتيجة لذلك، أشار البيان إلى أن إجمالي العجز بلغ 298 مليار ريال، مقارنة بـ 187 مليار ريال، هي قيمة العجز المقدرة أصلاً في الميزانية.
- وأخيراً، تشير التقديرات الأولية الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لعام 2020، حسب بيان الميزانية، إلى انكماشه بنسبة 3,7 بالمائة (مقارنة بتوقعاتنا التي كانت عند 3,6 بالمائة). أما بالنسبة لعام 2021، فيتوقع أن ينتعش الناتج المحلي الإجمالي لينمو بنسبة 3,2 بالمائة...
- وأخيراً، تشير التقديرات الأولية الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لعام 2020، حسب بيان الميزانية، إلى انكماشه بنسبة 3,7 بالمائة (مقارنة بتوقعاتنا التي كانت عند 3,6 بالمائة). أما بالنسبة لعام 2021، فيتوقع أن ينتعش الناتج المحلي الإجمالي لينمو بنسبة 3,2 بالمائة (مقارنة بتوقعاتنا عند 3,4 بالمائة). كذلك، جاء في بيان الميزانية أن متوسط التضخم يتوقع أن يبلغ 3,7 و2,9 بالمائة عامي 2020 و2021، على التوالي (مقارنة بتقديراتنا، عند 3 و3,7 بالمائة).

كما جاء في البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة والذي صدر في سبتمبر...

...يبلغ إجمالي المصروفات التقديرية للعام 2021 نحو 990 مليار ريال.

بناءً على إيرادات تبلغ 849 مليار ريال...

...فقد تضمنت الميزانية انخفاضاً في العجز، على أساس سنوي، لتبلغ قيمته 141 مليار ريال عام 2021 (4,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي).

من المتوقع أن يترجم انخفاض العجز إلى تراجع في مستويات الدين الجديد.

بناءً على بيان الميزانية، سيبلغ إجمالي متطلبات الحكومة من الدين للعام القادم نحو 83 مليار ريال...

...والتي يتوقع أن تؤدي إلى ارتفاع إجمالي الدين الحكومي إلى 937 مليار ريال بنهاية عام 2021، ما يعادل 32,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تشير تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الفعلي المؤقت عام 2020، حسب بيان الميزانية، إلى انكماشه بنسبة 3,7 بالمائة...

...مقارنة بتوقعاتنا التي كانت عند 3,6 بالمائة).

أما بالنسبة لعام 2021، فيتوقع أن ينتعش الناتج المحلي الإجمالي لينمو بنسبة 3,2 بالمائة...

...مقارنة بتوقعاتنا عند 3,4 بالمائة).



ميزانية عام 2020

المصروفات

تم تقدير المصروفات الكلية لعام 2021 بنحو 990 مليار ريال، بانخفاض نسبته 2,9 بالمائة عن المصروفات المقدرة في ميزانية 2020، والتي كانت عند 1,02 تريليون ريال، كما تقل بنسبة 7 بالمائة عن الإنفاق الفعلي عام 2020 والذي بلغ 1,07 تريليون ريال.

تبلغ قيمة مخصصات الإنفاق الرأسمالي التقديري 101 مليار ريال للعام 2021، مقارنة بـ 137 مليار ريال عام 2020. ووفقاً لبيان الميزانية، فإن التراجع السنوي الكبير والذي بلغت نسبته 26 بالمائة، يعود إلى سببين: (1) ارتفاع الاستثمار في البنية التحتية خلال السنوات القليلة الماضية (2) التوقعات بمشاركة أوسع من القطاع الخاص في المضي قدماً في المشاريع الاستثمارية.

إضافة إلى ذلك، وكما أشرنا في تقريرنا الصادر مؤخراً حول تطورات الاقتصاد الكلي، فإن الإنفاق الرأسمالي سيتعزز بدعم صندوق الاستثمارات العامة. وكجزء من جهوده المستمرة من أجل تعزيز وتنويع الاقتصاد، يتوقع أن يضح صندوق الاستثمارات العامة نحو 150 مليار ريال سنوياً في الاقتصاد المحلي في عامي 2021 و2022، مما يؤدي إلى ارتفاع الاستثمارات التراكمية إلى 611 مليار ريال في الاقتصاد المحلي بين عامي 2017 و2022 (شكل 2).

في غضون ذلك، يتوقع أن يتراجع الإنفاق الجاري المقدّر في الميزانية (أكثر بنود الإنفاق جموداً) بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 889 مليار ريال. في نفس الوقت، رغم أن تعويضات العاملين (فاتورة الأجور) بقيت دون تغيير، على أساس سنوي، يتوقع أن تشكل نصف إجمالي الإنفاق (491 مليار ريال)، مقارنة بنسبة 46 بالمائة عام 2020. عند كتابة هذا التقرير، لم تتم الإشارة إلى إعادة علاوة غلاء المعيشة لموظفي القطاع العام.

فيما يتعلق بتفاصيل الصرف على القطاعات، لا تزال تشكل مخصصات قطاع "التعليم" الحصة الأكبر من المصروفات التقديرية، وبلغت نسبتها 19 بالمائة من إجمالي الإنفاق. من ناحية أخرى، يشكل الإنفاق على قطاع "الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية" نسبة 18 بالمائة من الإجمالي، وبلغت مخصصاته 175 مليار ريال، وهو أعلى إنفاق تقديري مسجل لهذه الشريحة (شكل 3). رغم أن الإنفاق على القطاع "العسكري" يشكل أيضاً 18 بالمائة من إجمالي الإنفاق التقديري، لكنه شهد ثالث خفض للعام الثالث على التوالي.

إجمالاً، هناك قطاعان فقط هما "الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية" و"البند العامة" (والتي تتضمن عدداً من البنود الفرعية المختلفة، كالإنفاق على حصة الحكومة في معاشات التقاعد،

تم تقدير المصروفات الكلية لعام 2021 بنحو 990 مليار ريال...

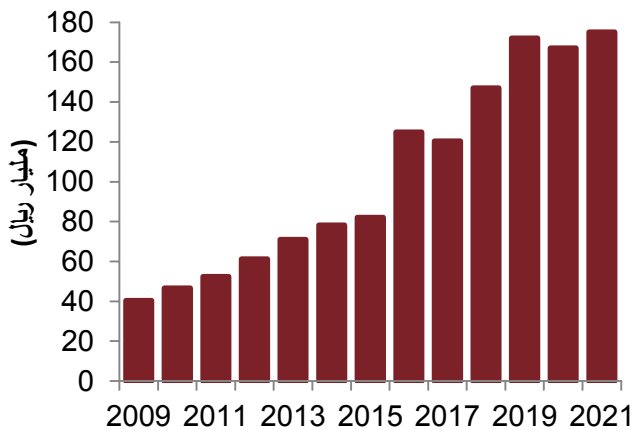
...بانخفاض نسبته 2,9 بالمائة عن المصروفات المقدرة في ميزانية 2020، والتي كانت عند 1,02 تريليون ريال...

...كما تقل بنسبة 7 بالمائة عن الإنفاق الفعلي عام 2020 والذي بلغ 1,07 تريليون ريال.

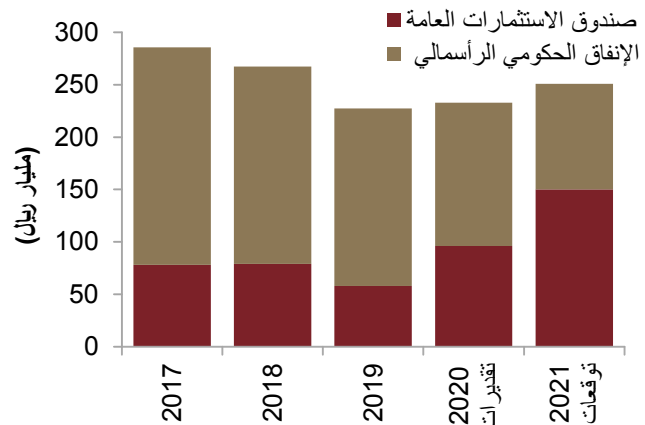
تبلغ قيمة مخصصات الإنفاق الرأسمالي التقديري 101 مليار ريال للعام 2021، مقارنة بـ 137 مليار ريال عام 2020.

يتوقع أن يتراجع الإنفاق الجاري المقدّر في الميزانية بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 889 مليار ريال.

شكل 3: سجل الإنفاق على قطاع "الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية" أعلى مستوى له مسجل



شكل 2: يتوقع أن يبلغ إجمالي استثمار صندوق الاستثمارات العامة في الاقتصاد المحلي 150 مليار ريال عام 2021





والتأمينات الاجتماعية، وتكاليف التمويل)، يُتوقع أن يشهدا زيادات سنوية لدى المقارنة بين الإنفاق الفعلي عام 2020 والإنفاق التقديري في ميزانية 2021 (جدول 1).

إجمالاً، هناك قطاعان فقط هما "الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية" و"البند العامة"، يُتوقع أن يشهدا زيادات سنوية.

جدول 1: بنود الإنفاق في ميزانية 2021

(مليار ريال)				مخصصات الميزانية
الفرق بين الفعلي 2020- (مقرر 2021)	2021 (إنفاق مقرر)	2020 (إنفاق فعلي)	2020 (إنفاق مقرر)	
-7%	990	1068	1020	الإنفاق الكلي
-9%	186	205	193	التعليم
1%	175	174	167	الصحة والتنمية الاجتماعية
-2%	51	52	54	الخدمات البلدية
-10%	175	195	182	الخدمات العسكرية
-22%	46	59	56	النقل والتجهيزات الأساسية
-14%	72	84	98	الموارد الاقتصادية
-15%	34	40	28	الإدارة العامة
-9%	101	111	102	الأمن والمناطق الإدارية
3%	151	147	141	البند العامة

الإيرادات

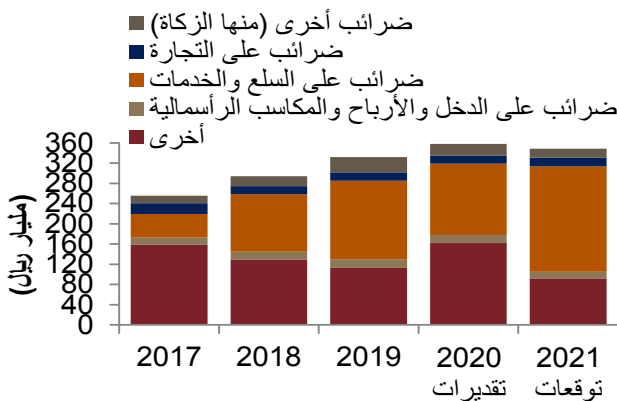
تقدر الميزانية إجمالي الإيرادات الحكومية للعام 2021 بنحو 849 مليار ريال، وذلك حسب بيان الميزانية. لأول مرة على الإطلاق، لم يحدد بيان الميزانية الإيرادات النفطية الحكومية، وبدلاً من ذلك تم دمجها مع أشكال أخرى من الإيرادات والتي تشمل الدخل الاستثماري، ومبيعات السلع والخدمات، وتحصيل الغرامات والعقوبات، مما يجعل احتساب سعر النفط الذي بنيت عليه الميزانية أكثر تعقيداً. ويتوقع أن ترتفع هذه الشريحة "إيرادات أخرى" بنسبة 3,2 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2021، لتصل قيمتها إلى 592 مليار ريال.

تقدر الميزانية إجمالي الإيرادات الحكومية للعام 2021 بنحو 849 مليار ريال، وذلك حسب البيان.

حالياً يتداول خام برنت عند 50 دولاراً للبرميل، وبلغ متوسط سعره من بداية العام وحتى تاريخه 41 دولاراً للبرميل، مقارنة بتوقعاتنا التي كانت عند 43 دولاراً للبرميل. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع ارتفاعاً تدريجياً في أسعار النفط خلال العام القادم، حيث ينتظر أن يساعد توزيع لقاح كوفيد-19 على تعزيز تعافي الطلب على النفط، خاصة في النصف الثاني من عام 2021. وإجمالاً، نتوقع أن يبلغ

أول مرة على الإطلاق، لم يحدد بيان الميزانية الإيرادات النفطية الحكومية.

شكل 5: الإيرادات غير النفطية، حسب النوع *



* تقديرات شركة جدوى للعام 2021

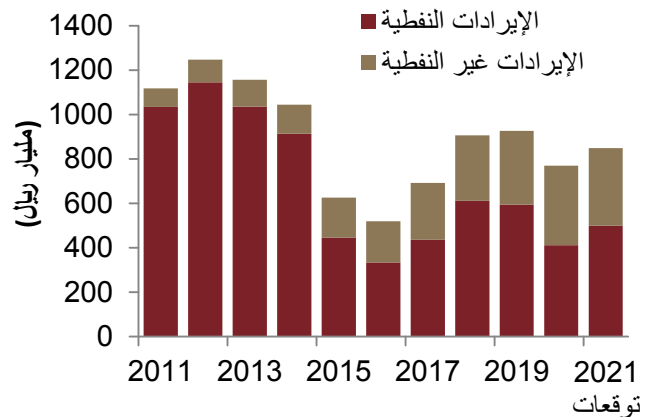
ضرائب أخرى = ضرائب أخرى (منها الزكاة)

ضرائب الأعمال التجارية = ضرائب على التجارة والمعاملات (رسوم جمركية)

ضريبة المؤسسات = الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية

أخرى = إيرادات أخرى (تشمل العوائد من استثمارات "ساما" وصندوق الاستثمارات العامة)

شكل 4: الإيرادات الحكومية، حسب النوع *



* تقديرات شركة جدوى للعام 2021



متوسط سعر خام برنت 55 دولاراً للبرميل للعام 2021 ككل، مما يرفع، حسب تقديراتنا، الإيرادات النفطية بنسبة 8 بالمائة، على أساس سنوي، إضافة إلى ذلك، وكما ذكرنا في تقريرنا عن [البيان التمهيدي للميزانية](#)، ففي حال استمرت أرامكو في توزيع أرباح إلى الحكومة عند مستويات مماثلة لتوزيعات هذا العام، فإننا نتوقع أن نشهد إيرادات نفطية أعلى بدرجة مناسبة عما هو مقدر حالياً، تصل إلى حوالي 500 مليار ريال (شكل 4).

يتوقع بيان الميزانية تحقيق إيرادات ضريبية بنحو 257 مليار ريال عام 2021، مسجلة نمواً بنسبة 31 بالمائة عن الإيرادات الفعلية في ميزانية 2020، والتي بلغت 196 مليار ريال. ويتوقع أن تأتي هذه الزيادة بالدرجة الأولى من تأثير تطبيق زيادة ضريبة القيمة المضافة طيلة العام بأكمله، والتي يتوقع أن تؤدي بدورها إلى ارتفاع الإيرادات المتحققة من الشريحة الفرعية "الضريبة على السلع والخدمات" بنسبة 48 بالمائة، على أساس سنوي (شكل 5).

الأداء المالي في عام 2020

نسبة للأحداث غير المسبوقة عام 2020، والاستمرار في تطبيق عدد من التدابير المالية لدعم القطاع الخاص (كتسديد المستحقات وتحمل 60 بالمائة من أجور المواطنين)، علاوة على مبلغ 47 مليار ريال إضافية للرعاية الصحية، أدت جميع تلك العوامل إلى جعل المصروفات الفعلية عام 2020 تفوق المستويات المقدرة في الميزانية بنسبة 5 بالمائة، لتصل إلى 1,07 تريليون ريال (شكل 6). مع ذلك، بقيت تعويضات العاملين (فاتورة الأجور) هي المكون الرئيسي لإجمالي المصروفات. في عام 2020، شكلت تعويضات العاملين 46 بالمائة من إجمالي الإنفاق (بقيمة 492 مليار ريال)، ولكنها تراجعت بنسبة 2,6 بالمائة، على أساس سنوي، مقارنة بعام 2019.

في غضون ذلك، جاءت الإيرادات الحكومية أقل بنسبة 8 بالمائة عن المستويات المقدرة في الميزانية، عند 770 مليار ريال. والسبب الرئيسي وراء انخفاض الإيرادات الفعلية عن مستواها المقدر في الميزانية هو انخفاض الإيرادات النفطية. تراجعت الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة، بنسبة 31 بالمائة، على أساس سنوي، لتصل إلى 412 مليار ريال، وبنسبة 20 بالمائة عن المستوى المقدر في الميزانية والبالغ 513 مليار ريال. وجاء التراجع السنوي في الإيرادات النفطية أفضل بدرجة طفيفة عن التراجع في الأسعار السنوية لخام برنت (حوالي 37 بالمائة)، نتيجة لتوزيعات الأرباح الكبيرة التي بلغت 277 مليار ريال والتي تسلمتها وزارة المالية من شركة أرامكو خلال العام.

فيما يتعلق بالإيرادات غير النفطية، ارتفعت هذه الشريحة بنسبة 8 بالمائة، على أساس سنوي، في عام 2020، نتيجة للزيادة السنوية في "إيرادات أخرى" كسبب رئيسي، والتي ارتفعت بنسبة 43 بالمائة، على أساس سنوي، لتصل إلى 162 مليار ريال. وأشار البيان إلى أن الارتفاع جاء نتيجة

في حال استمرت أرامكو في توزيع أرباح إلى الحكومة عند مستويات مماثلة لتوزيعات هذا العام...

...فإننا نتوقع أن نشهد إيرادات نفطية أعلى بدرجة مناسبة عما هو مقدر حالياً، تصل إلى حوالي 500 مليار ريال.

نسبة للأحداث غير المسبوقة عام 2020، والاستمرار في تطبيق عدد من التدابير المالية لدعم القطاع الخاص...

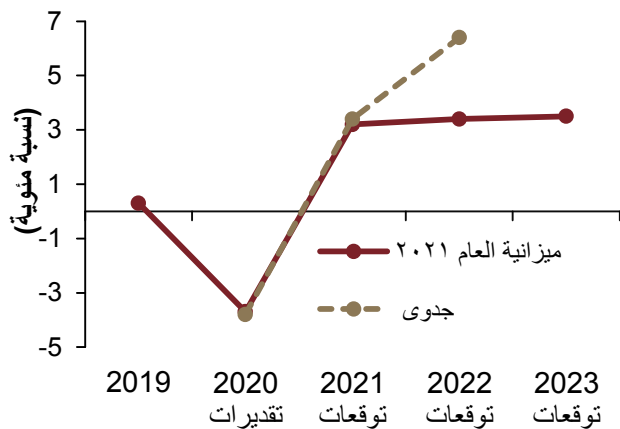
...علاوة على النفقات الإضافية للرعاية الصحية...

...أدت جميع تلك العوامل إلى جعل المصروفات الفعلية عام 2020 تفوق المستويات المقدرة في الميزانية بنسبة 5 بالمائة، لتصل إلى 1,07 تريليون ريال.

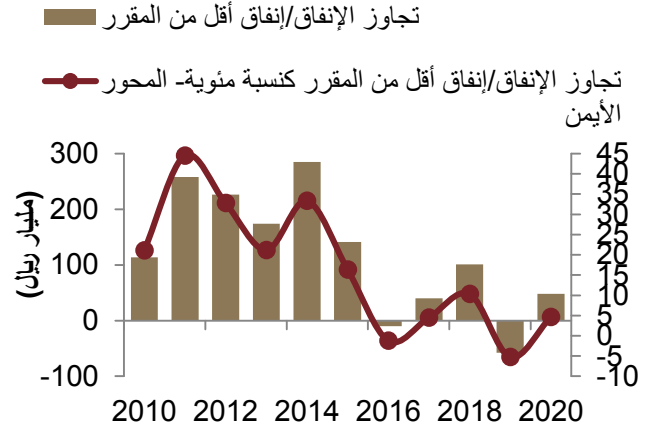
تراجعت الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة، بنسبة 31 بالمائة، على أساس سنوي، لتصل إلى 412 مليار ريال، وبنسبة 20 بالمائة عن المستوى المقدر في الميزانية والبالغ 513 مليار ريال.

فيما يتعلق بالإيرادات غير النفطية، ارتفعت هذه الشريحة بنسبة 8 بالمائة، على أساس سنوي، في عام 2020، نتيجة للزيادة السنوية في "إيرادات أخرى" كسبب رئيسي.

شكل 7: توقعات الناتج المحلي الإجمالي الفعلي



شكل 6: الإنفاق الفعلي مقارنة بالإنفاق المقدر في الميزانية





لتحصيل أرباح استثنائية من استثمارات. وفي اعتقادنا أن هذا الدخل يعود على الأرجح (ولكن لا يقتصر عليه) إلى دخل متحقق من تخصيص أصول خلال العام. وفي الحقيقة، صرحت وزارة المالية بأنها حققت 15 ريال كإيرادات من عمليات تخصيص هذا العام، ولكن لم تعط المزيد من التفاصيل.

واضعين في الاعتبار التعديل الكبير في كل من الإيرادات والمصروفات عام 2020، بلغ عجز الموازنة 298 مليار ريال (-12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بـ 187 مليار ريال (-6,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، هي قيمة العجز المقدرة أصلاً في الميزانية.

الأداء الاقتصادي والتوقعات المستقبلية

وفقاً لبيان الميزانية العامة، يتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عام 2020 قد تراجع بنسبة 3,7 بالمائة، على أساس سنوي، مقارنة بتوقعاتنا بتراجع بنسبة 3,6 المائة، ومقارنة بنمو بنسبة 0,3 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2019 (شكل 7). وقد تأثر الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 بتراجع في كلا القطاعين النفطي وغير النفطي. وفي الحقيقة، يتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج النفط السعودي 9,2 مليون برميل يومياً عام 2020، مقارنة بمتوسط 9,8 مليون برميل يومياً خلال نفس الفترة من العام الماضي. ويعكس انخفاض إنتاج النفط التزام المملكة باتفاقية خفض الإنتاج بين أوبك وشركائها. في غضون ذلك، وكما أوضحنا في أحدث تقرير لنا عن [تطورات الاقتصاد الكلي في المملكة](#)، كان يتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أداءً أفضل مما توقعنا في البداية، حيث يشير مؤشر جدوى المركب للقطاع الخاص غير النفطي إلى انتعاش كبير في النشاط الاقتصادي في المملكة.

بالنظر إلى عام 2021، نتوقع حدوث تعافي على نطاق واسع العام القادم. ويفترض الإطار الزمني المضمن في تقديراتنا طرح كميات كبيرة من اللقاح ضد كوفيد-19 بحلول منتصف 2021 (وقد أعلنت وزارة الصحة السعودية مؤخراً بدء التسجيل للقاح كوفيد-19 للمواطنين والمقيمين مجاناً). والحال كذلك، نتوقع تحسناً تدريجياً، على أساس ربعي، في الاقتصاد السعودي خلال الفترة المتبقية من الربع الرابع لعام 2020 والعام القادم، وسيكون هذا التعافي أكثر قوة خلال النصف الثاني من عام 2021. في جانب القطاع النفطي، رغم أن أوبك وشركائها قرروا مؤخراً عدم رفع إنتاج النفط بكامل الـ 1,9 مليون برميل يومياً بصورة فورية، لكن نتوقع أن يصل التحالف تدريجياً إلى هذا المستوى بنهاية الربع الأول من عام 2021، مما يؤدي إلى زيادة إنتاج النفط الخام السعودي تدريجياً خلال نفس الفترة. إجمالاً، في عام 2021، أشار بيان الميزانية إلى أنه يتوقع تعافي الناتج المحلي الإجمالي لينمو بنسبة 3,2 بالمائة، (مقارنة بتوقعاتنا بنمو عند 3,4 بالمائة).

في غضون ذلك، يقدر أن يرتفع متوسط التضخم لعام 2020 ككل إلى 3,7 بالمائة ثم يبلغ 2,9 بالمائة عام 2021، بسبب التأثير المتوقع لزيادة ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية على بعض المنتجات (مقابل توقعاتنا وهي زيادة التضخم بنسبة 3 و3,7 بالمائة، على التوالي).

يتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عام 2020 قد تراجع بنسبة 3,7 بالمائة، على أساس سنوي...

...مقارنة بتوقعاتنا بتراجع بنسبة 3,6 المائة.

في عام 2021، يتوقع أن يتعافى الناتج المحلي الإجمالي لينمو بنسبة 3,2 بالمائة (مقارنة بتوقعاتنا بنمو عند 3,4 بالمائة).

كذلك، أشار بيان الميزانية إلى أنه يتوقع أن يبلغ متوسط التضخم 3,7 و2,9 بالمائة في عام 2020 وعام 2021، على التوالي.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من وزارة المالية، و"ساما"، ومنظمة أوبك، وشركة رويترز، ومبادرة معلومات الطاقة المشتركة، ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.